ويرى داروين أنه باستمرار فعل هذه العوامل الخمسة، أمكن للأحياء أن تعمر رقعة الأرض جميعاً.

ب - أصل الكون والأنواع بين الدين والعلم:

بما أن نظرية (داروين) تدور حول النشأة والبقاء والإرتقاء، لا بدّ من أن نمهد للموضوع بإجمال القول في نشأة الكون والأنواع كما ورد في القرآن الكريم والإنجيل، وأقوال بعض العلماء.

لقد أشار القرآن الكريم إلى خلق الكون في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾(١).

وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾(٢).

وورد في سفر التكوين: «في البدء خلق الله السموات والأرض... كانت الأرض خربة وخالية وعلى وجه الغمر ظلمه وروح الله... يرفّ على وجه المياه، وقال الله ليكن نور، ورأى الله النور آية حسن، وفصل الله بين النور والظلمة، ودعا الله النور نهاراً والظلمة دعاها ليلاً.. وكان مساء وكان صباح يوماً ثانياً»(٣).

أما عن أول بشر خلقه الله فقد أشار القرآن إلى ذلك قائلاً: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ

(١) سورة فصلت، الآية: ١١.
(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٣٠.
(٣) سفر التكوين، الإصحاح الثاني، الآيات ٤ - ٧.

فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾(١).

وقد أكد تعالى ذلك في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾(٢).

وفي سفر التكوين جاء: «هذه مبادئ السموات والأرض، حيث خلقت يوم عمل الرب الإله الأرض والسموات كلّ شجر البرية لم يكن بعد في الأرض، وكلّ عشب البرية لم ينبت بعد لأنّ الربّ الإله لم يكن قد أمطر على الأرض، ولا كان إنسان ليعمل الأرض، ثم كان ضباب يطلع من الأرض ويسقى كلّ وجه الأرض، وجبل الرب الإله آدم تراباً من الأرض ونفخ في أنفه نسمة حياة فصار آدم نفساً حية»(٣).

وبتتبع هذه النصوص وأمثالها في الإنجيل والقرآن، نجد أنّ أول بشر خلقه الله، هو آدم، وكان من تراب، وكان كاملاً سويّاً عند خلقه، ويلاحظ كذلك أنّ الملائكة، وإبليس والأرض وما تحتوي عليه، والماء كان كلّ ذلك موجوداً قبل خلق آدم، كما يلاحظ أنّ الكتابين لم يحددا فترة زمنية لنشوء الكون، وباستقراء قصة السلالات البشرية المتفرعة عن آدم وزوجته حواء في الكتابين، نجد أن الإنسان يتصف بالكمال والسوية ساعة ولادته، وذلك بالوراثة من آدم، فليست صورة الإنسان اليوم غيرها أيام كان آدم.

(١) سورة البقرة، الآية: ٣٠.
(٢) سورة النساء، الآية: ١.
(٣) سفر التكوين، الإصحاح الثاني، الآيات: ٤ - ٧.

أمّا العلماء[١] الباحثون في هذا المجال فقد تشعّبت بهم الآراء، وتفرعت بهم الطرق، فيقول بعضهم أن الكون أزلي، أي أنه موجود منذ القدم، وتبنى بعضهم فكرة قدماء المصريين أنّ الأرض إنما انفصلت عن السماء بواسطة إله كانوا يسمّونه (شو) إله الجو.

واعتقد آخرون بنظرية الإنفجار العظيم، أي أن الكون بدأ بانفجار هائل ومنذ حوالي ٢٠٠ سنة ظهرت أول محاولة علمية تُفسّر كيف وجدت الأرض، عندما أذاع العالم الفرنسي (بفون) أن أصل المجموعة الشمسية يرجع في تكوينه إلى حدث فلكي، عندما صدم الشمس كوكب خارجي صغير بالنسبة للشمس، أو نيزك جبار.

وهناك نظريات أخرى مثل نظرية لابلاس الذي يفترض أن الشمس من تلقاء نفسها هي التي خلقت الكواكب السيارة التي في مجموعها، دون أب خارجي تصادم معها، هكذا تضاربت الآراء، وتناقضت الأقوال حول القضية.

ج - نظرية التطور:

وصل (داروين) في كتابه (أصل الأنواع) إلى نظرية تتبنى الإصطفاء الطبيعي، وهي عملية تؤدي إلى بقاء الأنسب أي بقاء الأشكال من النبات والحيوان الأكثر تهيؤاً مع الأحوال التي تعيش في ظلها، وانقراض الأشكال التي تعجز عن تحقيق التهيؤ.

وقد قسّم (داروين) المخلوقات إلى مستويات في ممالك، أسر،

(١) للتعرف على هؤلاء العلماء وآرائهم المختلفة، راجع: أصل الأنواع، م.م، ص١٠ - ٤٥.

وأجناس، وأنواع وغيرها.. وبدأت قصة تطور الإنسان، أي بداية الحياة على الأرض، **ويمكن تلخيص أسس نظرية التطور في النقاط التالية:**

أ - تمت أشكال الحياة الأولية تدريجيّاً من كائنات دقيقة آحادية الخلية، لتصبح مخلوقات متعددة الخلايا.

ب - ظهرت بعض المخلوقات متعددة الخلايا في البحار ثم انتقلت لتعيش على اليابسة كالزواحف، بينما انتقل بعضها الآخر إلى الهواء واتخذ هيئة الطير، وقد حدث ذلك نتيجة للتغيرات العشوائيّة التي تمت في الجينات أو العوامل التي تجدد الخواص الموروثة، بالإضافة إلى عملية التطور التي انقرض من خلالها كلّ من لم يصلح للبقاء، بينما الذين تواءموا مع بيئتهم عمّروا أطول ونسلوا أجيالاً تحمل نفس الصفات النوعيّة بحيث أصبحوا بعد عدّة ملايين من السنين مقسمين إلى أنواع فصائل متميزة، وإلى مجموعات مختلفة داخل نفس النوع.

ج - تطور الثديّات عن الزواحف، ويمكن اعتبارها من الأنواع التي جاءت متأخرة نسبيّاً، ومن بينها تطور مخلوق يعيش على الأشجار يشبه القردة، وفي مرحلة معيّنة هجر هذا المخلوق معيشته على الأشجار والتجأ إلى الأرض، وبدلاً من استخدام يديه ليمشي عليهما مع ساقيه، انتصب واقفاً على ساقيه وبذلك تحررت يداه لتناول الأشياء.

د - أدت حرية حركة اليدين في النهاية إلى ظهور تجربة هذا الحيوان مع استخدام الأدوات وبالتالي نحو عقله وقدراته، ومن هنا، تطور إلى مخلوق إنساني قادر على التفكير والكلام رغم أنه لا يزال يحمل الكثير من أوجه الشبه مع القرد.

وبعد مرور ملايين السنين، يزداد ذكاء الإنسان ومقدرته الفكرية

وتختفي بالتدريج كلّ خواصه الشبيهة بالقرود، فيجتاز العصر الحجري ويبدأ أطوار المعرفة بصنع الأدوات المعدنية ويؤسس حضارات عظيمة في مصر وبلاد ما بين النهرين، حيث ظهرت أول فنون الكتابة وتسجيل التاريخ، ومن ثم يستمرّ التاريخ المدون للإنسان في سرد بقية قصة البشريّة، وهذه الأفكار المكوّنة لنظرية التطور تدفعنا إلى طرح عدة أسئلة، هي:

هل توقفت عملية التطوّر في عصرنا هذا أم لا تزال؟ وعلى فرض أنها توقفت، فما هي الأسباب الطبيعية أو البيولوجية لذلك؟ وعلى فرض أنها لا تزال مستمرة، فكيف ظلّ الإنسان على شكله الحالي ولم يتغير منذ الملايين من السنين؟

وإذا افترضنا أنّ الإنسان تطورّ من القرود، فلماذا ظلّ القرد نفسه موجوداً ولم ينقرض إلى اليوم، مع أنه لم يسمع أن قرداً ما تحوّل إنساناً في مكان ما؟ وغير ذلك من الأسئلة والمناقشات التي تستدعي أجوبة مقنعة.

وبغض النظر عن سيل الأسئلة التي تفرض نفسها لتشغل حيّزاً كبيراً من التفكير الإنساني، وجد في عرض هذا الرأي مجموعة من الآراء التي تعالج مسألة أصل الحياة، ونستعرض ثلاثة آراء تعتبر من أهم الآراء التي عالجت هذا الموضوع، وهي[١]:

الرأي الأول: وهو الذي وضعه (أغاسيز) في كتابه (تصنيف العضويات) سنة **١٨٥٨**م، والذي قال فيه: «بأنّ كل نوع من الأنواع خلق بفعل خاص من أفعال القوة الخالقة، وكان العالم (باستور)

(١) أصل الأنواع، م.م، ص٢٧ - ٣٣.

مستكشف جراثيم الأمراض يشترك معه في النتيجة التي توصل إليها، والتي يقول فيها: «أن كلّ حي لا بدّ من أن يتولد من حيّ مثله».

الرأي الثاني: وهو الذي وضعه (هيرمان أبيرهارد بختير)، وقال فيه: «بأن الفراغ الذي نراه مملوءاً بجراثيم الصور الحية كالجواهر الفرده التي تتكون منها المادة الصماء، كلاهما في تجدد مستمر، ولا يتولاهما العدم.

وبنى قاعدته في أصل الحياة على «أن كل حيّ أبديّ، ولا يتولّد إلاّ من خلية».

الرأي الثالث: وهو رأي القائلين بالتوالد الذاتي، ويقول بهذا الرأي (هيكل) الألماني، **وقد حصر هيكل التوالد الذاتي في سبع مسائل هي**:

١ - الحياة العضوية محصورة في المادة الحيّة الأولى «البروتوبلازم»، وهي تركيب كيمائي وفيه الزلال والماء أكبر العناصر التي يتركب فيها شأناً.

٢ - حركات هذه المادة الحية التي يطلق عليها اسم (الحياة العضوية) طبيعة كيمائيّة صرفة لا أثر لقوة أخرى فيها، ولا وجود لها إلا في حيّز محدود الحرارة ينحصر بين حدّي الجليد والغليان.

٣ - إذا فاقت درجة الحرارة هذين الحدّين فقد تبقى الصورة العضوية حافظة لحياتها الطبيعية، وإذا ذاك سمّى حياتها (الحياة الكامنة) ولكنها لا تستطيع البقاء على ذلك زماناً طويلاً.

٤ - إذا كانت الأرض كبقيّة الأجرام، والأخرى قد انفصلت عن الشمس، ولبثت في حالة الإنصهار أزماناً طويلة محتفظة بدرجة من الحرارة تعد دراجاتها بالآلاف، فإنّ المادة الحية لا يمكن أن تكون قد

لبثت كلّ هذه العصور محتفظة بصورتها، فالحياة إذن ليست أزلية أبدية كما هو الرأي السائد.

٥ - المادة الزلاليّة التي تولدت منها الحياة لم تحدث من الأرض إلا بعد أن نزلت حرارتها عن درجة الغليان.

٦ - التراكيب الكيميائية التي تكوّنت منها المادة الزلالية التي حدثت فيها الحياة، تدرّجت في النشوء والتركيب بحسب الحالة التي كانت الأرض عليها خلال الأزمان الأولى، حتى بلغت مرتبة البروتوبلازم.

٧ - المونيره: وهي أول العضويات الحيّة تكويناً، كانت مختلطة الصورة والتركيب، ومن ثم أخذت في الإرتقاء[١].

رأي العلامة الطباطبائي حول هذه النظرية:

لم تصمد نظرية داروين أمام النقد العلمي إلى جانب النقد الإسلامي لها، والذي ارتكز إلى عدّة نقاط أهمها:

أوّلاً: نقد قولهم أنّ الطبيعة هي التي تخلق عشوائيّاً، وأن الإنسان ليس له خالق مصادم للقرآن الكريم لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾[٢].

وأيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾[٣].

(١) أصل الأنواع، م.م، ص٣١ - ٣٢.
(٢) سورة الزمر، الآية: ٦٢.
(٣) سورة القمر، الآية: ٤٩.

ثانياً: الرد على الإدعاء بمعرفتهم كيفيّة نشأة الأحياء على الأرض يرده قوله تعالى: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ﴾(١).

ولقد أكد تعالى في قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾(٢) بأنه خلق الإنسان خلقاً مستقلاً مكتملاً، وقد أخبر ملائكته بشأن خلقه مثل أن يوجده، هذا إلى جانب الحديث عن المادة التي تكوّن منها الإنسان في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ﴾(٣).

ثالثاً: قولهم بأنّ البقاء للقوي والكوارث هي سبب هلاك المخلوقات الضعيفة مردود، فإن ٱلموت يكون للأقوياء والضعفاء، وقد أكّد ذلك في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾(٤).

رابعاً: وهو الأصل الأصيل في إبطال هذه النظرية، وهو تكريم الله لبني آدم الذي لا يتناسب مع رد أصل الإنسان إلى القرد، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾(٥).

وأيضاً في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾(٦).

هذا بعض ما أثير حول نظرية داروين مع بعض الردود القرآنية عليها.

---

(١) سورة الكهف، الآية: ٥١.
(٢) سورة البقرة، الآية: ٣٠.
(٣) سورة الرحمن، الآية: ١٤.
(٤) سورة الملك، الآية: ٢.
(٥) سورة الإسراء، الآية: ٧٠.
(٦) سورة التين، الآية: ٤.

وأيضاً، كان للعلامة الطباطبائي رد على هذه النظرية استقاه من تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[1].

حيث قال: «ظاهر الآية أنّ النسل الموجود من الإنسان ينتهي إلى آدم وزوجته من غير أن يشاركهما فيه غيرهما، حيث قال: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ﴾ ولم يقل منهما ومن غيرهما، وهذا يتفرع عنه أمران:

أحدهما: أنّ المراد بقوله: ﴿رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ﴾ أفراد البشر في ذرّيتهما بلا واسطة أو مع واسطة فكأنه قيل: وبثّكم منهما أيّها الناس.

ثانيهما: إنّ الزواج في الطبقة الأولى بعد آدم وزوجته أي في أولادهما بلا واسطة إنما وقع بين الأخوة والأخوات، إذ الذكور والإناث كانا منحصرين فيهم يومئذٍ ولا ضرر فيه، فإنه حكم تشريعي راجع إلى الله سبحانه فله أن يبيحه يوماً ويحرمه آخر، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ۚ﴾[2]، وأيضاً في قوله: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ﴾[3].

وعن تكاثر أولاد وبنات آدم، قال العلامة الطباطبائي في تفسيره: «فمن الجائز أن يكون هذا النوع من المخلوقات قد ظهر في الأرض ثم كثر ونما وعاش ثم انقرض، ثم تكرر الظهور والإنقراض ودار الأمر

(١) سورة النساء، الآية: ١.
(٢) سورة الرعد، الآية: ٤١.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ٥٧.

على ذلك عدة أدوار على أن يكون نسلنا الحاضر هو آخر هذه الأدوار»[١].

ويقول العلامة، بأنّ القرآن لم يتعرض تصريحاً لبيان أنّ ظهور هذا النوع هل ينحصر في هذه الدورة التي نحن فيها، أو أنّ له أدواراً متعددة نحن في آخرها.

وحول مسألة أن الإنسان نوع مستقل غير متحوّل من نوع آخر، قال العلامة الطباطبائي: «هذه فرضية افترضت لتوجيه ما يخلق لهذه الأنواع من الخواص والآثار من غير قيام دليل عليها بالخصوص، ونفي ما عداها مع إمكان فرض هذه الأنواع المتباينة من غير اتصال بينهما وقصر التصور على حالات هذه الأنواع دون ذواتها، وهي التي جرت فيها التجارب فإنّ التجارب لم تتناول فرداً من أفراد هذه الأنواع إذ تحوّل إلى فرد من نوع آخر، كقرد إلى إنسان، وإنما يتناول بعض الأنواع من حيث خواصها ولوازمها وعوارضها.. فالحقيقة التي يشير إليها القرآن الكريم من كون الإنسان نوعاً مفصولاً عن سائر الأنواع غير معارضة بشيء علمي»[٢].

ويمكن تلخيص مقولة العلامة الطباطبائي بعدة نقاطٍ هي:

١ - أن هذه النظرية تطرح احتمالاً، ولا تستطيع أن تثبت هذا الرأي وتنفي بقية الإحتمالات الواردة في الموضوع.

٢ - كلّ ما أثبتته التجربة هو تطور الصفات إلى صفات أخرى، ولم تستطع إثبات أنّ النوع يتطور إلى نوع آخر.

---

(١) الميزان في تفسير القرآن، ج٤، ص١٤٥.
(٢) م.ن، ج٢، ص٣٠٤ - ٣٠٥.

٣ - القرآن الكريم يشير إلى حقيقة أن الإنسان نوع مفصول عن سائر الأنواع.

وفي معالجته لمسألة قانوني تنازع البقاء والإنتخاب وبقاء الأمثل، يقول العلامة الطباطبائي:

«الإجتماع الكامل، وهو الإجتماع المبني على أساس الإتحاد الكامل المحكم المرعي فيه حقوق الأفراد: الفردية والإجتماعية أحق بالبقاء، وغيره أحق بالفناء والإنقراض، والتجارب قاضية ببقاء الأمم الحية المراقبة لوظائفها الإجتماعية المحافظة على سلوك صراطها الإجتماعي، وانقراض الأمم بتفرق القلوب، وتفشي النفاق وشيوع الظلم والفساد، وإتراف الكبراء وانهدام بنيان الجد فيهم.. والإجتماع يحاكي في ذلك الطبيعة»[١].

ويؤكد الطباطبائي مسألة: «أن الأصل في قانوني تنازع البقاء والإنتخاب الطبيعي هو تبعية المحيط، ففيما لا أطراد للقاعدتين لا محيط مؤثر يوجب التأثير، ولكن لقاعدة تبعية المحيط من النقص في اطرادها، نظير ما للقاعدتين.

ولو كان تبعية المحيط تامة في تأثيرها ومطردة في حكمها كان من الواجب أن لا يوجد نوع أو فرد غير تابع، ولا أن يتغير محيط في نفسه كما أنّ القاعدتين لو كانتا تامتين مطردتين في حكمهما، وجب أن لا يبقى شيء من الموجودات الضعيفة الوجود..»[٢].

وأما بالإعتبار الفلسفي يرى العلامة الطباطبائي: «أن أمر حدوث

(١) الميزان في تفسير القرآن، ج٢، ص٣٠٥، م.م.
(٢) م.ن، ص٣٠٦.

الحوادث المادية سواء كان من حيث أصل وجودها، أو التبدلات والتغيرات الحادثة في أطراف وجودها، يدور مدار قانون العلة والمعلولية، فكل موجود من الموجودات المادية بما لها من الصورة الفعالة لنفع وجوده، يوجه أثره إلى غيره ليوجد فيه صورة تناسب صورة نفسه، وهذه حقيقة لا بدّ من الإعتراف بها عند التأمل في حال الموجودات بعضها مع بعض ويستوجب ذلك أن ينقص كلّ من كل لنفع وجود نفسه، فيضم ما نقصه إلى وجود نفسه.. ولازم ذلك أن يكون كل موجود فعالاً لا بقاء وجوده وحياته.. إنّ بين الموجودات تنازعاً في البقاء وكذلك لازم التأثير العليّ أن يتصرف الأقوى في الأضعف بإفنائه به لنفع نفسه أو بتغييره بنحو ينتفع به لنفسه»[١].

ولتوضيح ما أفاده العلامة الطباطبائي حول هاتين القاعدتين، يقول: «القاعدتان وهما التنازع في البقاء والإنتخاب الطبيعي توجبان انحلال الكثرة وعودتها إلى الوحدة، فإن كلاً من المتنازعين يريد بالنزاع إفناء الآخر وضم ماله من الوجود ومزاياه إلى نفسه، والطبيعة بالإنتخاب تريد أن يكون الواحد الذي هو الباقي منهما أقواهما وأمثلهما .. فنتيجة جريان القاعدتين فساد الكثرة وبطلانها وتبدلها إلى واحد أمثل، وهذا أمر ينافي الإجتماع والتعاون والإشتراك في الحياة التي يطلبها الإنسان بفطرته، ويهتدي إليها بغريزته وبها عمارة الأرض»[٢].

(١) م.ن، ج٤، ص٣٠٦.
(٢) الميزان في تفسير القرآن، م.م، ج٢، ص٣٠٩.

ثانياً: المرأة في الرؤية الإسلامية

توطئة عامة:

منذ اليوم الأول الذي اتجه فيه النوع البشري نحو الحياة الجماعية، لم يكن بوسع الإنسان أن يستغني مطلقاً عن جنس المرأة في ضمان استمرار الوجود الطبيعي، ودوام الحياة الإجتماعية، فالرجل محتاج دائماً في حياته وبقائه إلى المرأة.

إنّ الإجتماع البشري الذي يسري على الإنسان المتمدن كما يسري على الإنسان البدائي المتوحش، كان يخضع دائماً في إطار حياة الجماعة واستمرارها في العيش، إلى سلسلة من الضوابط والمعايير، إما أن تكون من قبيل العادات المتوارثة أو من قبيل القوانين المدنيّة، وذلك تبعاً لتقدم الإجتماع نفسه، وإذا أردنا أن نصرف النظر عن طبيعة هذه العادات والقوانين وفيما إذا كانت تتسم بالعدالة أم لا، فإنّ الذي لا محيد عنه أن تخضع المرأة في كلّ جماعة وأمة إلى نوع خاص من تلك الضوابط والمعايير.

وإذا أردنا أن نحلّل القوانين والعادات السائدة في كلّ مجتمع من المجتمعات الإنسانية، نجد أنّها تنبع من العوامل والشروط الطبيعية من قبيل مقتضيات البيئة والجغرافيا، والخلفيات المسبقة التي تتحكم بحياة المجتمع، بحيث يمكن النظر إلى النظام الإجتماعي بوصفه على نحو من الأنحاء مولوداً طبيعيّاً تمخضت عنه العناصر المشار إليها، وهو بهذا

الوصف يخضع إلى قانون التحول والتكامل الذي يسري في الطبيعة.

ومن الواضح أنّ قانون التحول والتكامل الذي تتجسد واحدة من تجلّياته في نظام المقررات الإجتماعية يؤثر في جميع عناصر النظام دون استثناء، بما فيها تلك الضوابط والتقاليد التي تتحكم بموقع المرأة وحياتها.

على أساس هذه النظرة المتحركة، نستطيع ان نتلمس المراحل التي قطعتها المرأة في مسار التحول والتكامل على خط الإجتماع البشري، من خلال ما يلي:

المرحلة الأولى: لم تكن المرأة تعد إنساناً في الأمم والقبائل البدائية المتوحشة، ولم يكن ينظر إليها في معايير تلك المجتمعات على أنها تملك موقعاً أو أهلية إجتماعية، لذلك كان يجري التعامل معها كما يجري تعامل الإنسان مع الحيوانات.

المرحلة الثانية: في المسار الحياتي للمرأة في المجتمع، انتقلت المرأة للعيش في إطار الشرائع الوطنية والقوانين المدنية التي ظهرت في الأمم المتمدنة كشريعة حمورابي في بابل وقانون الروم القديم، واليونان القديمة، وما كان سائداً من أعراف في مصر والصين وإيران القديمة مما كان له وجه اشتراك مع القوانين المدنيّة.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة الإسلامية من خلال ما انطلق الإسلام في رؤيته من اعتبار المرأة فرداً إنسانيّاً وجزءاً لا ينفك من المجتمع البشري، ثم منحها مكانة إجتماعيّة تتسق مع التأثير الذي يمكن أن يتركه الإنسان في المجتمع من خلال إرادته وعمله، فهي تتمتع بالإرادة ولها الحرية في العمل تماماً كما لأي إنسان آخر في المجتمع.

ويبدو أن تسليط الضوء على المرأة وفق الرؤية الإسلامية،

والمقارنة بين دورها ومكانتها في الإسلام وباقي الأديان والحضارات الأخرى، كان يهدف من خلاله العلامة الطباطبائي إلى إظهار سماحة ورقي التشريع الإسلامي بالنسبة إلى باقي التشريعات، وكذلك إظهار ما قام به الإسلام لجهة استنقاذ المرأة من براثين الجهل والظلم والإضطهاد والحيف اللاحق بها عبر التاريخ وقبل الإسلام، وحتى في المجتمعات اللاحقة التي ادعت الرقي والحضارة.

وعمله هذا، جاء في مرحلة زمنية شديدة الحساسية، حيث كانت المناطق الإسلامية وإيران منها، تتعرض لحالة شرسة من الغزو الثقافي والفكري، كنا قد أشرنا إليه في الفصل الأول من هذه الدراسة.

ويمهّد العلامة الطباطبائي لدراسته حول المرأة ودورها وفق المنظومة الفكرية الإسلامية من خلال استعراضه لحال المرأة عبر التاريخ، فيقول: «من المعلوم أنّ الإسلام لم يبنِ شرائعه على أصل التجارب كما بنيت عليه سائر القوانين، لكن ربما احتجنا إلى التأمل في الأحكام والقوانين الدائرة بين الأمم الحاضرة والقرون الخالية، ثم البحث عن السعادة الإنسانية، وتطبيق النتيجة على المحصل من مذاهبهم ومسالكهم حتى نزن به مكانته ومكانتها، ونميّز به روحه الحيّة الشاعرة عن أرواحها، وهذا هو الموجب للرجوع إلى تواريخ الملل وسيرها، واستحضار ما عند الموجودين منهم من الخصائل والمذاهب في الحياة، وإلى استحضار ما جرى عليه التاريخ في حياتها قبل طلوع الإسلام، وما كانت الأمم غير المسلمة تعاملها عليه حتى اليوم من المتمدنة وغيرها»[1].

(١) تفسير الميزان، م.م، ج٢، ص٥٢٤.

وعليه، فهو يبدأ باستعراض حياة المرأة في المجتمعات القديمة، فيقول:

أ - حياة المرأة في الأمم غير المتمدنة:

«كانت حياة النساء في الأمم والقبائل الوحشية كالأمم القاطنين بإفريقيا، وأستراليا والجزائر المسكونة بالأقيانوسية، وأمريكا القديمة، وغيرها، بالنسبة إلى حياة الرجال كحياة الحيوانات الأهلية من الأنعام، وغيرها بالنسبة إلى حياة الإنسان.

فكما أن الإنسان لوجود قريحة الإستخدام[1] فيه يرى لنفسه حقاً أن يمتلك الأنعام وسائر الحيوانات الأهلية، ويتصرف فيها كيفما شاء وفي أي حاجة من حوائجه شاء، يستفيد من شعرها ووبرها ولحمها وعظمها ودمها وجلدها وحليبها وحفظها وحراستها وسفادها ونتاجها ونمائها، وفي حمل الأثقال، وفي الحرث، وفي الصيد، إلى غير ذلك من الأغراض التي لا تحصى كثرة.

وليس لهؤلاء العجم من الحيوانات من مبتغيات الحياة وآمال القلوب في المأكل والمشرب والمسكن والسفاد والراحة، إلا ما رضي به الإنسان الذي امتلكها ولن يرض إلا بما لا ينافي أغراضه في تسخيرها وله فيه نفع في الحياة، وربما أدى ذلك إلى تهكمات عجيبة ومجازفات غريبة في نظر الحيوان المستخدم، لو كان هوالناظر في أمر نفسه: فمن مظلوم من غير أي جرم كان أجرمه، ومستغيث وليس له أي مغيث يغيثه، ومن ظالم من غير مانع يمنعه، ومن سعيد من غير

(١) وهذا الاستخدام هو من الأصول الاعتبارية السابقة للمجتمع بحسب ما تمّ استعراضه في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

استحقاق كفحل الضراب يعيش في أنعم عيش وألذه عنده، ومن شقي من غير استحقاق كحمار الحمل وفرس الطاحونة.

وليس لها من حقوق الحياة إلا ما رآه الإنسان المالك لها حقاً لنفسه، فمن تعدى إليها لا يؤاخذ إلا لأنه تعدى إلى مالكها في ملكه، لا إلى الحيوان في نفسه، كل ذلك لأن الإنسان يرى وجودها تبعاً لوجود نفسه، وحياتها فرعاً لحياته ومكانتها مكانة الطفيلي.

كذلك كانت حياة النساء عند الرجال في هذه الأمم والقبائل حياة تبعية، وكانت النساء مخلوقة عندهم «لأجل الرجال» بقول مطلق، كانت النساء تابعة الوجود والحياة لهم من غير استقلال في حياة، ولا في حق فكان آباؤهن ما لم ينكحن، وبعولتهن بعد النكاح أولياء لهن على الإطلاق.

كان للرجل أن يبيع المرأة ممن شاء وكان له أن يهبها لغيره، وكان له أن يقرضها لمن استقرضها للفراش أو الإستيلاد أو الخدمة أو غير ذلك، وكان له أن يسوسها حتى بالقتل، وكان له أن يخلي عنها، ماتت أو عاشت، وكان له أن يقتلها ويرتزق بلحمها كالبهيمة وخاصة في المجاعة وفي المآدب، وكان له ما للمرأة من المال والحق وخاصة من حيث إيقاع المعاملات من بيع وشرى وأخذ ورد.

وكان على المرأة أن تطيع الرجل، أباها أو زوجها، في ما يأمر به طوعاً أو كرهاً، وكان عليها أن لا تستقل عنه في أمر يرجع إليه أو إليها، وكان عليها أن تلي أمور البيت والأولاد وجميع ما يحتاج إليه حياة الرجل فيه، وكان عليها أن تتحمل من الأشغال أشقها كحمل الأثقال وعمل الطين وما يجري مجراهما ومن الحرف والصناعات أرداها وسفسافها، وقد بلغ عجيب الأمر إلى حيث إن المرأة الحامل في

بعض القبائل إذا وضعت حملها قامت من فورها إلى حوائج البيت، ونام الرجل على فراشها أياماً يتمرض ويداوي نفسه، هذه كليات ما له وعليها، ولكل جيل من هذه الأجيال الوحشية خصائل وخصائص من السنن والآداب القومية باختلاف عاداتها الموروثة مناطق حياتها، والأجواء المحيطة بها يطلع عليه من راجع الكتب المؤلفة في هذه الشؤون»[١].

ب - حياة المرأة في الأمم المتمدنة قبل الإسلام:

«نعني بهم الأمم التي كانت تعيش تحت الرسوم الملية المحفوظة بالعادات الموروثة من غير استناد إلى كتاب أو قانون، كالصين والهند ومصر القديمة وإيران ونحوها.

تشترك جميع هؤلاء الأمم: في أن المرأة عندهم ما كانت ذات استقلال وحرية، لا في إرادتها ولا في أعمالها، بل كانت تحت الولاية والقيمومة، لا تنجز شيئاً، من قبل نفسها ولا كان لها حق المداخلة في الشؤون الإجتماعية من حكومة أو قضاء أو غيرهما.

وكان عليها، أن تشارك الرجل في جميع أعمال الحياة من كسب وغير ذلك.

وكان عليها، أن تختص بأمور البيت والأولاد، وكان عليها أن تطيع الرجل في جميع ما يأمرها ويريد منها.

(١) تفسير الميزان، م.م، ج٢، ص٥٢٥. كذلك راجع: مقالات تأسيسية في الفكر الإسلامي، م.م، ص٤٢٠.

وكانت المرأة عند هؤلاء أرفه حالاً بالنسبة إليها في الأمم غير المتمدنة، فلم تكن تقتل ويؤكل لحمها، ولم تحرم من تملك المال بالكلية بل كانت تتملك في الجملة من إرث أو زواج أو غير ذلك، وإن لم تكن لها أن تتصرف فيها بالإستقلال، وكان للرجل أن يتخذ زوجات متعددة من غير تحديد وكان له تطليق من شاء منهن، وكان للزوج أن يتزوج بعد موت الزوجة ولا عكس غالباً، وكانت ممنوعة عن معاشرة خارج البيت غالباً.

ولكل أمة من هذه الأمم مختصات بحسب اقتضاء المناطق والأوضاع، كما أن تمايز الطبقات في إيران ربما أوجب تميزاً لنساء الطبقات العالية من المداخلة في الملك والحكومة، أو نيل السلطنة ونحو ذلك، أو الزواج بالمحارم من أم أو بنت أو أخت أو غيرها.

وكما أنه كان بالصين الزّواج بالمرأة نوعاً من اشتراء نفسها ومملوكيتها، وكانت هي ممنوعة من الإرث ومن أن تشارك الرجال حتى أبنائها في التغذي، وكان للرجال أن يتشارك أكثر من واحد منهم في الزواج بامرأة واحدة يشتركون في التمتع بها، والإنتفاع من أعمالها، ويلحق الأولاد بأقوى الأزواج غالباً.

وكما أن النساء كانت بالهند من تبعات أزواجهن لا يحل لهن الزواج بعد توفي أزواجهن أبداً، بل إما أن يحرقن بالنار مع أجساد أزواجهن أو يعشن مذللات، وهن في أيام الحيض أنجاس خبيثات لازمة الإجتناب وكذا ثيابها وكل ما لامستها بالبشرة.

ويمكن أن يلخص شأنها في هذه الأمم: أنها كالبرزخ بين الحيوان والإنسان يستفاد منها استفادة الإنسان المتوسط الضعيف، الذي لا يحق

له إلا أن يمد الإنسان المتوسط في أمور حياته كالولد الصغير بالنسبة إلى وليه غير أنها تحت الولاية والقيمومة دائماً»[١].

وهناك: «أمم أُخرى كانت تعيش تحت سيطرة القانون أو الكتاب، مثل الكلدة والروم واليونان.

أما الكلدة والآشور، فقد حكم فيهم شرع «حامورابي» بتبعية المرأة لزوجها وسقوط استقلالها في الإرادة والعمل، حتى أن الزوجة لولم تطع زوجها في شيء من أمور المعاشرة أو استقل بشيءٍ فيها كان له أن يخرجها من بيته، أو يتزوج عليها ويعامل معها بعد ذلك معاملة ملك اليمين محضاً، ولو أخطأت في تدبير البيت بإسراف أو تبذير، كان له أن يرفع أمرها إلى القاضي ثم يغرقها في الماء بعد إثبات الجرم.

وأما الروم فهي أيضاً من أقدم الأمم وضعاً للقوانين المدنية، وضع القانون فيها أوّل ما وضع في حدود سنة أربعمائة قبل الميلاد، ثم أخذوا في تكميله تدريجاً، وهو يعطي للبيت نوع استقلال في إجراء الأوامر المختصة به، ولرب البيت وهو زوج المرأة وأبو أولادها نوع ربوبية كان يعبده، لذلك أهل البيت كما كان يعبد هومن تقدمه من آبائه السابقين عليه في تأسيس البيت، وكان له الإختيار التام والمشية النافذة في جميع ما يريده ويأمر به على أهل البيت من زوجة وأولاد حتى القتل لورأى أن الصلاح فيه، ولا يعارضه في ذلك معارض، وكانت النساء نساء البيت كالزوجة، والبنت والأخت أردأ حالاً من الرجال حتى الأبناء التابعين محضاً لرب البيت، فإنهن لم يكن أجزاء للإجتماع المدني فلا تسمع لهن شكاية، ولا ينفذ منهن معاملة، ولا تصح منهن

(١) تفسير الميزان، م.م، ج٢، ص٥٢٦.